هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.**codex**alimentarius.org

Agenda Item 2

CF11/CRD04
March 2017

JOINT FAO/WHO FOOD STANDARDS PROGRAMME

CODEX COMMITTEE ON CONTAMINANTS IN FOODS

Eleventh Session
Rio de Janeiro, Brazil, 3 – 7 April 2017

To be held at the Windsor Marapendi Hotel, Rio de Janeiro, Brazil

Emerging Issues: A proposed risk management approach to address chemicals inadvertently present in food at very low levels (Proposal from New Zealand)

مسائل مستجدة: نهج مقترح لإدارة مخاطر التعامل مع المواد الكيماوية الموجودة في الغذاء بشكل عرضي وبنسب شديدة الانخفاض (مقترح مقدم من نيوزيلاندا)

مقدمة

1- يعد استشراف هيئة الدستور الغذائي ومبادرتها بتحديد المسائل المستجدة واحتياجات الأعضاء، ووضع المواصفات القياسية للأغذية ذات الصلة، كلما استلزم الأمر ذلك[1]، ضمن الأهداف الاستراتيجية للهيئة.

2- وفي دورتها التاسعة والثلاثين، أولت هيئة الدستور الغذائي اهتماما خاصا للتوصيات الصادرة عن اللجنة الدستورية لهيئة الدستور الغذائي CCEXEC71، وأقرت بأهمية المسألة آنفة الذكر كما وردت في الوثيقة CAC/39 CRD20؛ حيث اتفقت هيئة الدستور الغذائي على الحاجة لتناول المسألة المستجدة، و أحالت الوثيقة إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CCCF) للمزيد من البحث والتمحيص.

الغرض

3 تهدف هذه الورقة إلى الحصول على دعم لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF وموافقتها على وضع نهج دولي موحد لإدارة مخاطر للتعامل مع المواد الكيماوية الموجودة بشكل عرضي في الأغذية بنسب شديدة الانخفاض[2].

4 نتج عن تقدم طرائق التحليل، و تكنولوجيات الاختبارات إلي زيادة مطردة في معدلات الكشف عن مواد كان مستبعد وجودها في الأغذية. ودائما ما يُظهر تقييم المخاطر لهذه النتائج أن الأمر لا يستدعي إثارة المخاوف على الصحة العامة، ولا يستوجب اتخاذ تدابير إحترازية تتعلق بسلامة الأغذية أو الأمن الغذائي أو كليهما، كما أن الأمر لا يجب أن يستتبع أية تأثيرات سلبية على التجارة.

خلفية

5 أدركت الهيئات الرقابية في جميع أنحاء العالم، ومنذ زمن بعيد، إمكانية تسرب نسب ضئيلة من المواد الكيماوية إلى الأغذية، بشكل عرضي، خلال مختلف مراحل إنتاجها وتصنيعها (على سبيل المثال المنظفات)، إلا أن هذه الإمكانية تتزايد مع الوقت، خاصة في ظل تطبيق تكنولوجيات جديدة في إنتاج الأغذية وتصنيعها، ومع زيادة فى الابتكار فى مجالات أوسع لمنظومات الغذاء، مثل التعامل مع التغير المناخي و حماية البيئة.

6 توصلت الهيئات الرقابية والعلمية -على المستوين القطري و الدولي- عبر السنوات، إلى مناهج عملية براجماتية للاستجابة لنتائج الكشف عن مواد كيمياوية وذلك في غياب أطر رقابية دولية راسخة. وتظل عملية الاستجابة لإدارة المخاطر مختلفة من دولة إلى أخرى الأمر الذي قد يؤدي إلى إثارة مخاوف لاداعي لها لدي المستهلك، و يتسبب في صعوبات في التجارة.

7. تتبوء هيئة الدستور الغذائي مكانة ومركزا متميزا، يجعل منها الأجدر على دراسة ونشر نهج دولي موحد تتبعه الهيئات الرقابية للاستجابة للكشف عن مواد كيمياوية مستبعد وجودها في الأغذية بنسب شديدة الانخفاض؛ خاصة في حالات غياب مواصفات دولية ينص عليها الدستور الغذائي و/أو عدم وجود أطر رقابية دولية لاتخاذ قرارات بشأن إدارة المخاطر. وفي الوقت الحاضر تتوفر قاعدة علمية قوية من الأدبيات يمكن الاستناد اليها للخروج بنهج دولي موحد تستند اليه الهيئات الرقابية.

المواد الكيماوية الموجودة بشكل عرضي في الأغذية بنسب شديدة الانخفاض: مسائل علمية

8 قد يؤدي الاستخدام السليم والمشروع للمواد الكيماوية إلى دخول الكثير منها إلى سلسلة الغذاء بشكل عرضي. وبينما تعد المواصفات الراسخة التي وردت في الدستور الغذائي، والخطوط التوجيهية المعنية بمخلفات المبيدات، و العقاقير البيطرية، والملوثات، مواصفات جوهرية لاتخاذ التدابير

[1] الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي (2014-2019) الغاية الإستراتيجية 1 الهدف 1.2.
[2] راجع فقرة رقم 11.

الرقابية اللازمة لإدارة المخاطر[3]. تظل هناك حاجة ملحة للنظر إلى ما هو أبعد من تلك المواد الكيماوية التي تناولتها مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية القائمة، إضافة إلى ضرورة التعامل مع المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر التي تنشأ من احتمال وجود مواد كيمياوية بشكل عرضي بنسب شديدة الانخفاض في الأغذية التي لم تتعرض لها أية توصيات رقابية. وفي الكثير من الأحيان، قد تكون هذه المواد الكيماوية مستخدمة لفترات طويلة الأجل دون القدرة علي اكتشافها في الأغذية في السابق، أو أن تكون مواد كيمياوية "قديمة" وأصبحت تستخدم الآن بطرائق حديثة.

9 يشمل نطاق هذا المقترح المجموعة التالية من المواد الكيماوية، لاسيما عند وجودها بشكل عرضي في الأغذية وفيما لم يرد بشأنه توصيات رقابية دولية:

- المواد الكيماوية التي تتسرب إلى الأغذية بشكل عرضي أثناء عمليتي الإنتاج و التصنيع، وعادة ماتكون علي وجه التحديد، تلك المواد الكيماوية التي تشمل مواد التنظيف ومواد طلاء الأسطح، على سبيل المثال، مركبات كاتيون الأمونيوم الرابعي.
- المواد الكيماوية التي تستخدم حاليا في الزراعة للتعامل مع بعض المسائل الخاصة بالتغير البيئي والمناخي، مثل عمليات النترجة و مثبطات اليورياز، و
- الأسمدة الكيماوية وغيرها من المواد الكيماوية التي يشيع استخدامها لزيادة نمو النباتات، و تحسين المحاصيل، ويمكن اكتشاف نسب ضئيلة من تلك الكيماويات و/أو ما فيها من شوائب في الأغذية.

10 أدي التقدم في طرائق التحاليل وتكنولوجيات إجراء الاختبارات الي إمكانية الكشف عن مركبات كيماوية بتركيزات شديدة الانخفاض (تصل إلى جزء في المليار)، إضافة إلى إمكانية تحليل مئات من المركبات في نفس الوقت. ووفقا لما تم استكشافه حتي الآن، من المستبعد أن تمثل الكثير من هذه المواد الكيماوية بهذه التركيزات المنخفضة أية مخاطر على الصحة العامة، ولكن يجوز أن تتسبب في فرض قيود غير مبررة على توريد الأغذية والتجارة. وفي ضوء الخلفية السابقة، تبرز الحاجة الملحة لنشر خطوط توجيهية متفق عليها دوليا تعمد الي التعامل مع مسائل إدارة المخاطر المتعلقة بهذا الشأن.

11. أما تحديد ما يطلق عليه "مستويات شديدة الانخفاض" سيتم بلورته خلال وضع برنامج العمل؛ فقد تتعدد الآراء بشأنه حسب النهج المستخدم في التحليل.

المناهج المعاصرة

12 كما ألمحنا سالفا في هذه الورقة، أرست الهيئات الرقابية دعائم إجراءات عملية براجماتية للتعامل مع كشف النسب الضئيلة للكيماويات في غياب المواصفات الرقابية. وفي الوقت الحالي فان نهج الحد الأدنى لخطر السمية يحظى بنصيب كبير من الاهتمام الدولي كنهج متاح، حيث يمكن استخدامه لتقييم المخاطر المحتملة التي تمثلها المواد الكيماوية على الصحة العامة بناءا على تركيبها واحتمال تعرض البشر لها، (خاصة في حالة غياب بيانات السمية المحددة لتلك المواد).

13 خضع نهج الحد الأدنى لخطر السمية مؤخرا لمراجعة من قبل اجتماع الخبراء التشاوري المشترك بين الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية ومنظمة الصحة العالمية، بمشاركة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية، وذلك بهدف تحديث وتوسيع إطار الحد الأدنى لخطر السمية[4]. وتمخض هذا الاجتماع التشاوري عن تقرير صدر في مارس عام 2016، أوصى بضرورة ايجاد منظومة شجرة قرار عالمية موحدة لتطبيق نهج الحد الأدنى لخطر السمية لتقييم مخاطر المواد الكيماوية.[5]

14 لا يعتبر نهج الحد الأدنى لخطر السمية بديلا يستعاض به عن تقييم المخاطر ووضع الحدود الرقابية للمركبات المراقبة مثل المبيدات والمواد المضافة للأغذية والعلف. ولا يطبق هذا النهج خاصة عندما يتوفر تقييم خاص للمركب الكيماوي وبيانات عن سميته، أو عندما تستلزم الأطر الرقابية الدولية القائمة توفير تلك البيانات. ولكن يقدم هذا النهج وسيلة لتقييم المخاطر المحتملة على صحة البشر التي قد تقترن بوجود مواد كيماوية بشكل عرضي بنسب ضئيلة في الأغذية.

15. يجب التأكيد في هذا المقام على أن نهج الحد الأدنى لخطر السمية ما هو إلا أحد المناهج المتاحة. وسيتح العمل الجديد المقترح فرصة تقديم استعراض كامل لمناهج تقييم المخاطر. تشمل المناهج الأخرى المعروفة كما يلي:

- إعداد النماذج بالاستعانة بالحاسب الآلي على سبيل المثال استخدام TOOLBOX QSAR صندوق أدوات نماذج العلاقة الكمية بين البنية والفعالية؛
- المضاهاة عن طريق المقارنة بالنظير؛ و
- نهج حد التعرض

خطوات مستقبلية

16. تعد هيئة الدستور الغذائي، بوصفها أبرز هيئة دولية تُعنى بالمواصفات الدولية للأغذية، صاحبة مصلحة بل وعليها مسؤولية واضحة في تناول القضايا التي تطرحها هذه الورقة، وعليها تقديم الدعم اللازم لوضع نهج دولي موحد لإدارة المخاطر.

---

[3]تعد لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، و لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية الأجهزة التقليدية المنوطة بتحديد الحدود القصوي ووضع الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة المخاطر. وتقع مسؤولية تنظيم المبيدات في علف الحيوانات على عاتق لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات، بينما تنظم لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية استخدام العقاقير البيطرية في الأعلاف، و المواد المضافة للأعلاف مثل مضاد الأكسدة الإثو أوكسيكوين ethoxyquin. أما لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية فهي مسؤولة عن الأعلاف إذا ما تسبب استخدامها في ترك مخلفات في الأغذية.

[4] http://www.efsa.europa.eu/en/supporting/pub/1006e

[5] تجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن الاجتماع االتشاوري لخبراء منظمة الصحة العالمية و الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية اقترح أن السبيل للمضي قدما لتوسيع نطاق دراسة هذا النهج يرتبط بإجراء المزيد من المناقشات في الوقت الحالي بين مقدري المخاطر ومديري المخاطر لكي يتفقوا فيما بينهم على تطبيق نهج الحد الأدنى لخطر السمية وما يترتب عليه.

17 وكما ورد في الفقرة رقم (2) آنفا، ادركت هيئة الدستور الغذائي في الجلسة التاسعة والثلاثين أهمية المسائل المطروحة في وثيقة CRD 20 والحاجة لمعالجتها، وعليه، أحالت الهيئة الورقة ووثيقة المشروع إلى الجلسة الحادية عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF للمزيد من البحث والتمحيص.

18 أعدت نيوزيلاندا -صاحبة المقترح الحالي- الوثيقة المنقحة الحالية كمساعدة منها للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF في عملية دراسة مقترح العمل الجديد والدفع به. ولقد ضمنت نوزيلاندا في هذه الوثيقة المنقحة كافة التعليقات غير الرسمية اللاحقة والتغذية الراجعة التي وردت بشأن المقترح المضمن في الوثيقة CRD 20. ويوصى بالاستعانة بهذه الوثيقة المنقحة أثناء مداولات الجلسة الحادية عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF.

التوصيات

19. إذ يُؤخذ في الاعتبار قرار هيئة الدستور الغذائي[6] في جلسته التاسعة والثلاثين بأن المقترح المضمن في الورقة الحالية يعتبر مسألة مستجدة. واذ **يوصى** بأن تقوم لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF بما يلي:

أ. **التصديق** علي العمل الجديد المعني بوضع خطوط توجيهية لإدارة المخاطر للتعامل مع المواد الكيماوية الموجودة بشكل عرضي في الأغذية بنسب شديدة الانخفاض؛ و

ب. **احالة** وثيقة المشروع المرفقة إلى هيئة الدستور الغذائي للموافقة عليها.

[6] http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/meetings-reports/detail/en/?meeting=CAC&session=39

ملحق

وثيقة المشروع

نهج مقترح لإدارة المخاطر لتناول المواد الكيماوية الموجودة في الأغذية بشكل عرضي بنسب شديدة الانخفاض

(إعداد نيوزيلاند)

1. **الأغراض والنطاق**

ينحصر غرض هذا العمل ونطاقه في نشر نهج دولي موحد يهدف إلى تناول مسائل الصحة العامة والتجارة التي تنشأ من الكشف عن نسب شديدة الانخفاض لمواد كيماوية موجودة بشكل عرضي في الأغذية. ويستثنى من العمل الجديد المقترح ما يلي:

- المواد الكيماوية المضافة على الأغذية بطريق العمد أو الاحتيال؛ و
- المواد الكيماوية الخاضعة لمتطلبات رقابية معمول بها.

يقوم نطاق العمل بشكل أساسي علي استعراض مناهج الرقابة الحالية، و الممارسات الدولية المثلى، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ وأطر تحليل المخاطر، على أن يتم البحث عن دراسات الحالة والأمثلة المناسبة كلما لزم الأمر. وسيتمخض العمل الحالي عن مبادئ وخطوط توجيهية دولية لإدارة مخاطر المواد الكيماوية الموجودة بشكل عرضي في الأغذية بنسب شديدة الانخفاض.

2. **الملاءمة والحينية لهذا العمل**

أدركت الهيئات الرقابية حول العالم، ومنذ زمن بعيد، إمكانية تسرب نسب شديدة الانخفاض من المواد الكيماوية بشكل عرضي إلي الأغذية أثناء المراحل المتنوعة لإنتاجها وتصنيعها (مثل مواد التنظيف)، وقد وضعت الهيئات الرقابية والجهات العلمية على المستوى القطري، عبر السنين، مناهج عملية براجماتية قوية لتناول الكشف عن نسب شديدة الانخفاض من المواد الكيماوية التي يتعرض لها البشر تعرضا شديد الانخفاض ويثير التعرض لها مخاوف شديدة الانخفاض علي الصحة العامة، إلا أن هذه المناهج لم يتم مؤامتها دوليا.

و تتبوء هيئة الدستور الغذائي مكانة ومركزا متميزا يجعلها الأجدر على النظر في المناهج الدولية الموحدة التي تتبعها الهيئات الرقابية ونشرها للتعامل مع ما قد يطرأ من مسائل تتعلق بالصحة العامة والتجارة عند الاستجابة لنتائج الوجود العرضي والكشف عن النسب شديدة الانخفاض للمواد الكيمياوية في الأغذية وذلك في غياب أيه مواصفات رقابية أو خطوط توجيهية قائمة في هذا الشأن. ففي معظم الأحوال، لاتشكل مثل هذه المواد الكيماوية خطرا على الصحة العامة، حيث يوجد في الوقت الحالي قاعدة علمية قوية من الأدبيات التي يمكن الاستناد إليها للخروج بنهج دولي موحد تطبقه الهيئات الرقابية.

الجوانب الرئيسية المشمولة

يستعرض العمل المقترح المناهج الرقابية الحالية المعمول بها لتقييم وإدارة مخاطر المواد الكيماوية التي قد تظهر بشكل عرضي في الأغذية.

ولقد أرست الهيئات الرقابية دعائم إجراءات عملية براجماتية للتعامل مع المواد الكيماوية الموجودة في الأغذية بشكل عرضي بنسب شديدة الانخفاض والتي ليس لها مواصفات رقابية أو خطوط توجيهية معمول بها. ويبدو في الوقت الحالي أن نهج الحد الأدنى لخطر السمية يحظى بأكبر نصيب من الاهتمام الدولي، حيث يمكن أستخدام هذا النهج لتقييم المخاطر المحتملة التي تمثلها المواد الكيماوية على الصحة العامة وفقا لتركيبتها واحتمال تعرض البشر لها، (خاصة في حالة غياب أو قلة توفر بيانات السمية الخاصة بتلك المواد). و لا تعتبر نهج الحد الأدنى لخطر السمية بديلا يستعاض به عن تقييم المخاطر ووضع المواصفات الرقابية للمركبات المراقبة مثل المبيدات والمواد المضافة للأغذية والعلف. ولا ينطبق هذا النهج بصفة خاصة عندما يتوفر تقييم خاص بالمركب الكيمياوي وبيانات عن سميته، أو عندما تستلزم الأطر الرقابية الدولية القائمة توفير تلك المعلومات.

ولقد خضع مؤخرا نهج الحد الأدنى لخطر السمية للمراجعة من قبل اجتماع الخبراء التشاوري المشترك بين الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية ومنظمة الصحة العالمية بمشاركة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية، وذلك بهدف تحديث وتوسيع إطار الحد الأدنى لخطر السمية[7]. حيث تمخض الاجتماع عن تقرير صدر في مارس عام 2016 أوصى بضرورة إيجاد منظومة شجرة قرار عالمية موحدة لتطبيق نهج الحد الأدنى لخطر السمية لتقييم مخاطر المواد الكيماوية.

ويعتبر نهج الحد الأدنى لخطر السمية أحد المناهج العديدة المتاحة التي يمكن الاستعانة به لتقييم مخاطر المواد الكيماوية لتحديد ماإذا كانت تلك المواد تثير أية مخاوف على الصحة العامة. وسيتيح العمل الجديد المقترح فرصة تقديم استعراض كامل لمناهج تقييم المخاطر المتاحة حاليا، علما بأن المناهج الأخرى المعروفة تشمل ما يلي:

- إعداد النماذج بالاستعانة بالحاسب الآلي على سبيل المثال استخدام TOOLBOX QSAR صندوق أدوات نماذج العلاقة الكمية بين البنية والفعالية.
- المضاهاة عن طريق المقارنة بالنظير.
- نهج هامش التعرض.

4. **التقييم مقابل معايير تحديد أولويات العمل**

المعيار العام

علاقته بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يسهم العمل المقترح في تفعيل ***الهدف الاستراتيجي رقم 1 للهيئة الذي يعمد إلى وضع مواصفات دولية للأغذية تتناول المسائل الحالية والمستجدة المتعلقة بالأغذية*** وذلك عن طريق نشر مناهج موحدة لإدارة مخاطر المواد الكيماوية التي قد توجد في الأغذية بشكل عرضي ولايكون التعرض لها الا شديد الانخفاض ولاتمثل الا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة.

[7] http://www.efsa.europa.eu/en/supporting/pub/1006e

أدى التقدم في طرائق التحليل و تكنولوجيات الاختبارات زيادة الكشف عن مواد لا يتعرض لها العامة إلا بنسب شديدة الانخفاض، ولا تمثل إلا مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة. و تظل هناك حاجة لنهج دولي موحد لإدارة مخاطر ، لتفادي اتخاذ أية إجراءات احترازية لاداعي لها تتعلق بسلامة و/أو أمن الغذاء، وللمساعدة في تقليل أية تبعات سلبية غير ضرورية على التجارة، كما أن هذا النهج من شأنه أن يساعد السلطات الوطنية في الاستخدام الفعال للموارد القطرية المحدودة.

المعايير المطبقة على الموضوعات العامة

أ. ***تنوع التشريعات القطرية ووجود عوائق بارزة ومحتملة أمام التجارة الدولية***

كما أشارت ورقة التقديم، تطبق الهيئات الرقابية في العديد من الدول مناهج علمية سليمة للتعامل مع الكشف عن وجود المواد الكيماوية بشكل عرضي في الأغذية بنسب شديدة الانخفاض. ويكتسب إيجاد نهج عالمي موحد للتعامل مع الكشف عن تلك المواد أهمية خاصة وذلك في ضوء التقدم في طرائق التحليل، و في تكنولوجيات الاختبارات، وضرورات التغير المناخي، والممارسات الزراعية المستدامة، والحاجة الى خفض نسب الهادر والفاقد من الأغذية.

ب. ***نطاق العمل وتحديد الأولويات بين قطاعات العمل المختلفة***

راجع نقطة رقم 1 الواردة أعلاه.

ج. ***العمل الذي تضطلع به منظمات دولية أخرى في هذا المجال من جانب و/ أو اقتراح من قبل الجهات (الجهة) ذات الصلة التي تضم الحكومات المختلفة***

راجع المعلومات الواردة في نقطة رقم 3 أعلاه.

د. ***توافق موضوع الاقتراح مع المواصفات الأخرى***

يستند العمل المقترح على الخبرات المستفادة من المناهج الرقابية القائمة حاليا، وعلى هذا سيستفيد الأعضاء من نهج دولي موحد لإدارة المخاطر للتعامل مع المواد الكيماوية التي توجد بشكل عرضي في الأغذية بنسب شديدة الانخفاض.

هـ . ***دراسة مدى عظم المشكلة أو المسألة على المستوى العالمي***

كما ألمحت الورقة آنفا، تشغل قضية الكشف عن نسب شديدة الانخفاض من المواد الكيماوية الموجودة في الأغذية بشكل عرضي اهتماما كبيرا وواسعا بين أعضاء هيئة الدستور الغذائي، حيث يؤدي التقدم في طرائق التحليل إلى زيادة معدلات الكشف في الأغذية عن المواد الكيماوية والتي قد تثير مخاوف شديدة الانخفاض على الصحة العامة على الرغم من تضاؤل نسبتها بشكل مضطرد، ومن هنا تأتي فائدة إيجاد نهج دولي تتلخص فوائده فيما يلي:

- نشر نهج علمي قائم على المخاطر للتعامل مع المواد الكيماوية الموجودة بشكل عرضي في الأغذية و الكشف عنها؛
- تشجيع الاستفادة الفعالة من الموارد العالمية والقطرية المحدودة في مجال تحليل المخاطر للتعامل مع المواد الكيماوية التي تمثل الخطر الأكبر على الصحة العامة؛
- تقليل أية عوائق محتملة أمام التجارة الدولية إلى الحد الأدني منها؛
- دعم الهدف العالمي الرامي إلى تقليل الهادر والفاقد الناتج عن رفض الأغذية دون وجود تبرير فني مقبول له.
- تعزيز عملية إبلاغ المستهلكين بالمخاطر ودعم الثقة في المناهج الرقابية القطرية.

5. معلومات عن العلاقة بين المقترح والوثائق الأخرى القائمة للدستور الغذائي

لا يقتصر العمل المقترح على ما سيأتي ذكره، إلا أنه يقتدي اقتداءا واضحا ويرتبط ارتباطا وثيقا بما يلي:

- *مبادئ العمل لتحليل المخاطر لتطبيقها في إطار الدستور الغذائي؛ و*
- *مبادئ العمل لتحليل مخاطر سلامة الأغذية لتطبيقها من قبل الحكومات.*

6. تحديد أية متطلبات للمشورة العلمية المتخصصة و اتاحتها

في إطار مداولاتها، من المتوقع أن تقوم لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF بمراجعة المناهج الحالية الخاصة بتقييم وإدارة مخاطر المواد الكيماوية الموجودة بشكل عرضي في الأغذية بنسب شديدة الانخفاض والتي ليس لها أية أطر و/أو مواصفات رقابية دولية.

7. تحديد الاحتياجات الخاصة بالمدخلات الفنية للمواصفة من قبل الأجهزة الخارجية حتي يمكن التخطيط لتطبيقها وفقا للجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد

لم يتم تحديد أية مدخلات في هذه المرحلة.

8. الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد

موافقة هيئة الدستور الغذائي من حيث المبدأ، على مقترح العمل الجديد	يوليو 2016
دراسة اللجنة المعنية للدستور الغذائي للعمل الجديد المقترح (على سبيل المثال لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية) والبدء في تفعيل العمل الجديد من قبل اللجنة خلال جلستين.	مارس 2017
إعتماد مسودة الخطوط التوجيهية الواردة في الخطوة رقم 5.	يوليو 2018
التاريخ المقترح لإعتماد مسودة الخطوط التوجيهية الواردة في الخطوة رقم 8.	يوليو 2019